(كَم) الاستفهامية و(كَم) الخبرية عند (مُهذَّب الدين المهلَّبي) المتوفى سنة (572هـ)

أ.م.د. صبيحة حسن طعيس وعد رشيد رحمن

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

توطئة

مهذَّب الدين المهلبي :

اسمه ونسبه :

هو " مهذَّب الدين أبو المحاسن مهلَّب بن الحسين بن بركات بن علي بن مهلَّب المصري ، الشهير بالمهلبي "[1] البهنسي[2] اللغوي النحوي الأديب .

والبهنسي نسبة إلى مدينة " البَهْنَسا بالفتح ثمَّ السكون وسين مهملة مقصورة ، مدينة بمصر من الصعيد الأدنى غربي النيل ... ينسب إليها جماعة من أهل العلم "[3]، ويُكنَّى المهلبي بأبي المحاسن[4]، ولُقِّبَ بمهذَّب الدين والمهلب البهنسي[5].

ولادته :

لم تذكر المصادر التي ترجمت للمهلبي عام ولادته ، لكن لمعرفة العام الذي ولد فيه المهلبي يستوقفني النص الذي ذكره القفطي في معرض حديثه عن وفاة المهلبي إذ قال : " سألت عنه ولده المدعوّ بالمجد على باب قنّسرين بحلب فقال: مات شابا، وكان عمره يوم موته اثنتين وأربعين سنة ... وذلك في سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة "[6]، نستطيع أن نعدَّ هذا القول تأريخ لولادة المهلبي ، فإن كان عمرهُ اثنتين وأربعين سنة وقد توفي في سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة ؛ يتبين لنا أنَّهُ قد ولدَ بحدود عام ثلاثين وخمسمائة للهجرة .. والله أعلم .

وفاته :

هناك خلافٌ في تحديد سنة وفاة المهلبي ، فقد ذكر الفيروزآبادي في البلغة إنَّه توفي سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة[7]، وذكر البغدادي إنَّه توفي سنة خمس وسبعين وخمسمائة[8]، وأمَّا سبب وفاة المهلبي فقد جاء في أنباه الرواة إنَّه مات شابَّاً وكان عمره يوم وفاته اثنتين وأربعين سنة ، وكان سبب موته إنَّه قصد عبد الرحيم بن علي المدعو بالفاضل وزير الدولة الغزية ، وأعطاه قصة يطلب فيها رزقاً ، فوعده بذلك ، ثمَّ إنَّه استدعاه بعد أيامٍ فظنَّ أنَّ حاجته قُضيت ، فلمَّا حضر عنده قال : خذ هذه الكلمات من التذكرة لأبي علي ، واحتل لي في إتمامها ، ولم يذكر له شيئاً من أمر رزقه ، ومن ثمَّ خرجَ محقناً على الزمان ، ثمَّ دعا ربَّه وقال : اللهمَّ عجِّل الموت فقد كرهتُ الحياة– وكان صائماً ثمَّ أنَّه افطر فمات وذلك سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة[9].

المبحث الأول

وجوهُ المشابهةِ بين (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية

(كَمْ) اسمٌ يقع على العدد ، ولها موضعان ، تكون استفهاماً وتكون خبراً ، وهي في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وضرفاً إلا أنَّها لا تتصرف[10]، وثمة خلاف في اسميتها وحرفيتها ، إذْ ذهب بعض النحويين إلى أنَّها حرف ، وقيل أنَّ الصحيح أنَّها اسمٌ[11]، ولم يقف المهلبي عند هذا الخلاف ، وإنَّما بيَّن أوجه الشبه والاختلاف بين الاستفهامية منها والخبرية ، فأمَّا أوجه الشبه فقد ذكر منها ستة ، أول تلك التي ذكرها المهلبي من الأوجه هو مجيئها في صدر الكلام ، إذ أشار إليه قائلاً : " أمَّا لزوم الصدر في الاستفهامية فلأنَّ الاستفهام لهُ صدر الكلام ... أمَّا في الخبرية فإنَّها محمولة على نقيضتها وهي (رُبَّ) لأنَّ (رُبَّ) لها صدر الكلام ، والشيء يحمل على نقيضه كما يُحمل على نظيره "[12].

يظهر من كلام المهلبي أنَّه علل سبب لزوم الصدارة في الكلام ، ولا سيما في (كَمْ) الخبرية بالحمل على النقيض ، لأنَّ العرب كما تحمل على النظير كذلك تحمل على النقيض ، فبما أنَّها للتكثير و(رُبَّ) للتقليل ولزمت (رُبَّ) الصدارة فتلزم لذلك (كَمْ) الصدارة في الكلام[13]، وقيل أنَّها – أي (كَمْ) الخبرية – قد خرجت عن الصدارة في الكلام في لغة قومٍ حكاها الأخفش أنَّهم قالوا : ملكت كم عبيدٍ ، وهي لغة رديئة[14]،

وذكر المهلبي أنَّ لفظ (كَمْ) لا يتغير في الاستفهام والخبر ، وإنَّما هو واحد ، إذْ قال : " وأمَّا في لفظ الكمية فلفظ (كَمْ) في الاستفهام والخبر واحد لا يتغير"[15]، ويرى المهلبي أنَّ (كَمْ) بنوعيها الاستفهامية والخبرية اسماً ، وقد اتضح ذلك بدخول حرف الجر عليها، وقد صرَّح بذلك قائلاً : " أمَّا في الاسمية فالدليل على اسميتها دخول حرف الجر في قولك : بكم اشتريت ثوبك ؟ وكون كل واحدةٍ منهما تكون أحد جزئي الجملة ، كقولك: في الاستفهامية : كم مالك ؟ وفي الخبرية : كم غلمانٍ عندي ، ففي استقلال الكلام بهما وإفادته دليلٌ على اسميتها "[16]، وهذا ما ذكره ابن السراج عندما قال : "ومما يتبين أنَّ (رُبَّ) حرف وليست باسم ك(كَمْ) ، إنَّ (كَمْ) يدخل عليها حرف الجر ولا يدخل على (رُبَّ) تقول : بكم رجل مررت "[17]، وذهب إليه غيرُ واحدٍ من النحويين[18]، وقد يتشابهان في الحمل على الإعراب وإلى ذلك أشار المهلبي حين قال : " وأمَّا اشتراكهما في الحمل على الإعراب فإنَّهما يكونان في موضع الرفع والنصب والجر ..."[19]، وهذا ما ذهب إليه سيبويه في قوله : " تكون في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً ويبنى عليها "[20]، وتبعه من جاء بعده من النحويين[21]، في أنَّ (كَمْ) يحكم عليها من محلها بالرفع والنصب والجر ، تقول في الرفع : كم غلام لك ، فـ(كَمْ) رُفِعت بالابتداء ، وفي النصب تقول : كم رجلاً رأيت ، فـ(كَمْ) هنا نصبت بالفعل (رأيت) ، وإذا كانت مخفوضة ، أمَّا بالحرف أو بالإضافة تقول : بكم رجلاً مررت ، فهي مجرورة بالباء[22]. وهناك وجه شبه آخر بينهما ، هو الحمل على المعنى وقدْ فصَّلها المهلبي قائلاً : " أمَّا الحمل على المعنى في التذكير والتأنيث والجمع والإفراد فهي المشابهة الخمسة وهذا تفصيلها : أما الذكير والإفراد فهما محمولان على اللفظ وأمَّا التأنيث والجمع فكلاهما محمولٌ على المعنى ، فما جاء مجموعاً محمولاً على معنى (كَمْ) لا على لفظها قوله سبحانه : ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ﴾ (سورة النجم : آية26) – ومما جاء أيضاً محمولاً على المعنى قوله ﷻ : ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ (سورة الأعراف : آية4) فقال : {هم} ولم يقل هي"[23]، في هذه المسألة وضَّح المهلبي ما يُحمَلُ على اللفظ وما يُحمل على المعنى ، فالتذكير والإفراد يتضحان من اللفظ وما دخلت عليه (كَمْ) ، أما الجمع والتأنيث فهما على المعنى ، وقد سبقه في القول بذلك الفراء إذ قال في

تفسير قوله تعالى : ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ﴾ (سورة النجم : آية26) ثم قال : ﴿لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ فجمع وإنَّما ذكر ملكاً واحد ، و(كَمْ) تدل على أنَّه أراد جمعاً[24]، ويرى الزجاج أنَّه جاء بلفظ (شفاعتهم) واللفظ لفظ واحد ، ولو قال : شفاعة لجاز ولكن المعنى للجماعة لأنَّ (كَمْ) سؤال عن العدد للكثير عكس (رُبَّ)[25]، وأشار أبو حيان (ت : 745هـ) في تفسيره إلى إنَّ (كَمْ) خبرية ومعناها التكثير في موضع رفع بالابتداء ، فهي هنا لفظها مفرد ومعناها الجمع[26].

والوجه الآخر بين (كَمْ) الاستفهامية و(كَمْ) الخبرية من حيث المشابهة هو البناء، وقد وضَّح المهلبي سبب بناء (كَمْ) الاستفهامية في قوله : "فأمَّا الاستفهامية فبيت لمشابهتها حرف الاستفهام وهو الهمزة ، وأتى بها لاختصار عظيم ، وإيجاز مبين ، واستغنى بها عن تكرار السؤال ، ألا ترى لو قيل لك : أعشرون ديناراً مالكَ؟ أثلاثون أأرربعون ...؟ لاحتمل أن تقول : لا إلى ما لا نهاية من الأعداد ، فإذا قال : كم مالك؟ ضمت مواد هذه السؤالات كلها ولم تقتضي إلا جواباً واحداً "[27]، وهذا السبب لبناء (كَمْ) الاستفهامية قد ذكره ابن السرَّاج حين قال : " فأما (كَمْ) فبُنيَت لأنَّها وقعت موقع حرف الاستفهام ، وهو الألف ، وأصل الاستفهام بحروف المعاني ؛ لأنَّها آلة إذا دخلت في الكلام أعلمت أنَّ الخبر استخبار و(كَمْ) اسم لعدد مبهم ، فقالوا : كم مالك ؟ فأوقعوا (كَمْ) موقع الألف لما في ذلك من الاختصار والحكمة، إذ كان قد أغناهم عن أن يقولوا: أعشرون مالك ؟ أثلاثون مالك ؟ أخمسون ؟ والعدد بلا نهاية فأتوا باسم ينتظم العدد كله"[28].

وعلل المهلبي سبب بناء (كَمْ) الخبرية قائلاً : " وأمَّا الخبرية فلمشابهتها (رُبَّ) نقيضتها ؛ لأنَّ (كَمْ) الخبرية معناها التكثير ، و(رُبَّ) معناها التقليل ، ولما كانت ولما كانت (رُبَّ) مبنية لحرفيتها بُني ما حُمِلَ عليها "[29]، وربما كان هناك سببٌ آخر لحمل (كَمْ) على ولما كانت (رُبَّ) غير ما ذكره المهلبي ، ألا وهو إنَّ معنى (كَمْ) كمعنى (رُبَّ) لأنَّهما تشتركان في أنَّهما لا يقعان إلا في صدر الكلام ، ولا يدخلان إلا على نكرة[30]، لذلك حُملت (كَمْ) على (رُبَّ) في البناء .

يتضح أنَّ المهلبي كان متابعاً لسابقيه في وجوه المشابهة بين (كَمْ) الاستفهامية و(كَمْ) الخبرية وله الفضل الكبير في جمع هذه الوجوه المتناثرة من بطون الكتب النحوية في مكان واحد ليُسَهِّل على القارئ مطالعتها وحفظها .

المبحث الثاني

الفروق بين (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية

في المبحث السابق ذكرنا أوجه التشابه بين (كَمْ) الاستفهامية و(كَمْ) الخبرية التي ذكرها المهلبي ، وفي هذا المبحث سنذكر الأوجه التي تفترقان فيها كما وضحها المهلبي الذي بيَّن أنَّ هناك عشرة فروق بينها وأول تلك الفروق هو أنَّ مُفَسَّر[31] كم الاستفهامية منصوب ، وهذا الذي أشار إليه المهلبي قائلاً : " أمَّا نصب المفسَّر فإنَّ (كَمْ) في الاستفهام بمنزلة عدد فيه نون أو فيه تنوين كعشرين وأحد عشر ونحوهما ، فالإضافة فيها ممتنعةٌ أبداً وهي في الخبرية بمنزلة عدد مضاف "[32]، يظهر من كلام المهلبي أنَّ مُفسِّر الاستفهامية يكون منصوباً ، أمَّا الخبرية فمفسرها يكون مجروراً بالإضافة ، وهذا يُفهم من كلام سيبويه الذي قال فيه أنَّ (كَمْ) في الاستفهام إذا أعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون ، كعشرين وشبهها لأنَّ العشرين منون ، وكذلك خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، أما الخبرية بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون[33]، وبذلك قال أبو العباس المبرد[34]، وابن السرَّاج [35]، وابن جني[36]، ويرى بعض المتأخرين من النحويين أنَّ (كَمْ) الخبرية تجر ما بعدها ب(من) مضمرة ، وإنَّ (كَمْ) الاستفهامية ناصبة لما بعدها لأنها محمولة على العدد المركب[37]، وذكر المهلبي أنَّ تمييز (كَمْ) الاستفهامية يجب فيه الإفراد ، أمَّا تمييز الخبرية فيجوز فيه الجمع والإفراد ، وهذا ما يتضح من قوله : " وأمَّا إفراده فإنَّ أعداد المركب والعقود لا تكون مفردة كي لا يُجمع بين جمع المفسِّر والمفسَّر فلا يُقال : أحد عشر دنانير ولا عشرون دنانير ، ويجوز جمعه مع الخبرية وإفراده على أن يكون بمعنى الجنس كقولك : كم غلمانٍ ملكت ، وكم غلامٍ ملكت "[38]، وقد ذهب ابن السراج إلى أنَّه لا يجوز الجمع مع (كَمْ) الاستفهامية ، أي – جمع مفردها – أما إذا كانت خبراً فيجوز الإفراد والجمع ، كقولك : كم رجالٍ قد لقيت ، وكم غلمانٍ قد وهبت ، وفي الإفرادِ تقول : كم رجلٍ قد لقيت

، وكم درهمٍ قد أعطيت[39]، وقد بين ابن يعيش أنَّ (كَمْ) الاستفهامية تُفسَّر بالواحد المنكور ، نحو : رجل وغلام ودينار ؛ لأنَّ (كَمْ) في الاستفهام مقدرة بعد منون أو فيه نون نحو : خمسة عشر وعشرين وثلاثين ، وتفسير هذه الأعداد يكون واحداً منكراً – أي مفرداً نكرة – على سبيل المثال لا الحصر تقول : عندي خمسة عشر غلاماً وعشرون عمامة ، أمَّا (كَمْ) الخبرية فيكون تمييزها أمَّا مفرداً وأمَّا جمعاً ، تقول : كم رجلاً عندك ، وكم رجالٍ عندك ، وكم غلامٍ لك ، وهذا لأنَّها في تقدير عددٍ مضافٍ[40]، وقد أشار بعض النحويين إلى أنَّ بني تميم يجرون (كَمْ) الخبرية مجرى الاستفهامية فينصبون مميزها وإن كان جمعاً ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :[41]

كَمْ عمَّةً لَكَ يا جَريرُ وخالةً فدعاءٌ قد حَلبْتَ عليَّ عِشاري[42]

وقد يُحذف المميز مع الاستفهامية ، ولا يجوز حذفه مع الخبرية ، وهذا ما ذكره المهلبي قائلاً : " أمَّا حذف المميز في الاستفهامية فجائزٌ ، تقول : كم مالكَ؟ وأنت تُريد كم ديناراً مالك ؟ كما تقول : أعشرون مالكَ ؟ ، وحذفه مع الخبرية لا يجوز لأنَّ المضاف لا يقتصر عليه دون المضاف إليه ، فكما لا يجوز أن تقول : عندي ثلاثة بحذف التنوين وأنت تريد أثوابٍ ، وكذلك أيضاً لا يجوز أن تقول : كم ، وأنت تريد غلمان ، لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وكل واحد منهما من تمام صاحبه "[43].

هذا ما أشار إليه ابن السراج حين قال : " وأعلم : إنَّه لك أن لا تذكر ما تفسر به (كَمْ) ، كما جاز لك ذلك في العدد ، تقول : كم درهم لك ، فالتقدير : كم قيراطاً درهم لك ، ولا تذكر القيراط وتقول : كم غلمانك ، والمعنى : كم غلاماً غلمانك ، ولا يجوز في غلمانك إلا الرفع لأنَّه معرفة "[44]، وإلى ذلك ذهب الزمخشري إذ يرى أنَّ المميز قد يُحذف مع (كَمْ) ولكنَّه لم يحدد نوعها ، ولكن يتضح من الأمثلة التي أوردها أنَّه قصد (كَمْ) الاستفهامية ، إذ ذكر في تلك الأمثلة أنَّك تقول : كم مالكَ ؟ أي كم درهماً أو ديناراً مالك ؟ وكم غلمانك ؟ أي كم نفساً غلمانك؟[45] ويعزو ابن يعيش حذف المميز مع (كَمْ) الاستفهامية إلى العلم بمكانهِ ووضوح أمرهِ وأنَّه لا يحسن الحذف مع (كَمْ) الخبرية ؛ لأنَّ الخبرية مضافة ، وحذف المضاف إليه وبقاء المضاف قبيح[46].

وهناك فرق آخر ذكره المهلبي هو أنَّ الفصل بين (كَمْ) الاستفهامية ومفسرها جائز ، أما الفصل بين الخبرية ومفسرها فغير جائز ، وهذا ما نص عليه المهلبي قائلاً: " الفصل بين (كَمْ) الاستفهامية ومفسرها جائز كقولك : كم لك غلاماً ؟ كجوازه في قولك : أعشرون لك غلاماً ؟ على أنَّ فيه قبحاً ، وهو في الشعر جائز ، قال الشاعر:[47]

على أنَّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجرِ حولاً كَميلاً

وأمَّا الفصل في الخبرية فغير جائز إذا كان مجروراً ، إلا في الشعر فقد جاء ؛ لأنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قليلٌ ، فأما إذا أريد الفصل في الخبرية فالأحسن أن تأتي بـ(من) أو تنصب حملاً على الاستفهامية ، فتقول : كم لك من غلامٍ، وكم لك غلاماً ، قال الله تعالى : ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ﴾ (سورة الدخان : آية25) فجيء بـ(من) لما فُصِل بـ(تركوا) وقال الشاعر :[48]

كم بجودٍ مقرفاً ... ...

في بعض الوجوه "[49]، ويبدو أنَّ المهلبي كان متابعاً لسيبويه في جواز الفصل بين (كَمْ) الاستفهامية ومميزها ، وإنْ كان فيه قبح ، حتى أنَّه ذكر قول الشاعر الذي استشهد به سيبويه على ذلك ، فهو يرى أنَّ القول الحسن هو أن تقول : كم درهماً لك ، أقوى وأجود من قولك كم لك درهماً ، وإن كانت عربية جيدة ، وذلك أنَّ قولك العشرون لك درهماً فيها قبح ، ولكنَّها جازت جوازاً حسناً ، وهو جائز في الشعر[50]، وأجاز المبرِّد الفصل بين (كَمْ) وبين ما عملت به بالظرف ، فتقول : كم لكَ غلاماً ؟ وكم عندكَ جارية ؟ لأنَّه جعل عوضاً لما منعته من التمكن ، وأما ألفاظ العقود كعشرين وغيرها فلا يجوز أن تقول : عشرون لك جارية ، ولا خمسة عشر لك غلاماً إلا في الضرورة الشعرية[51]، ويرى بعض المتأخرين أنَّ الفصل بن (كَمْ) الاستفهامية ومفسرها جائز بالظرف وحروف الجر جوازاً حسناً ، كقولك : كم لك غلاماً ؟ وكم عندك جارية ؟ ولا يحسن فيما كان بمعناهُ من الأعداد المنونة[52]، وقد ذهب الكوفيون إلى إنَّه إذا فُصل بن (كَمْ) الخبرية ومميزها كان تمييزها مجروراً ، أما البصريون فيذهبون إلى إنَّه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً[53].

وفضلاً عن تلك الفروق ذكر المهلبي فرقاً آخر هو إنَّ (كَمْ) الاستفهامية تحتاج إلى جواب ، والخبرية لا تحتاج إلى ذلك ، وقد جاء ذلك في قوله : " وأمّا اقتضاء الجواب فهو فائدة الاستفهام ، ولا تحتاج الخبرية إلى جواب "[54]، وسبقه بالقول بذلك سيبويه إذ قال : " وإذا قال لك رجل : كم لك ، فقد سألك عن عدد ؛ لأنَّ (كَمْ) إنَّما هي مسألة عن عدد ههنا ، فعلى المجيب ن يقول : عشرون أو ما شاء "[55]، ولم يصرح الذين سبقوا المهلبي بأنَّ (كَمْ) الاستفهامية تقتضي جواباً ، والخبرية لا تحتاج إلى جواب، غير إنَّه يتضح من المعنى لأنَّ (كَمْ) الاستفهامية هي موضوعة للسؤال عن العدد فلا بد لها من جواب ، أما المتأخرون فقد ذهب أكثرهم إلى اقتضاء الجواب لـ(كَمْ) الاستفهامية ، إذ إنَّ الاستفهامية لا بدَّ لها من جواب ، فتقول مثلاً : كم درهماً مالكَ ؟ فتقول : ثلاثون أو أربعون ، وإذا أبدل منها أعيد مع البدل همزة الاستفهام ، تقول : كم درهماً مالك أثلاثون أم أربعون ؟ وأما (كَمْ) الخبرية فلا تقتضي جواباً ؛ لأنَّ المتكلم بها يخبر عن نفسه[56]، أما زيادة الإيضاح في الإبدال فهو في الاستفهامية دون الخبرية إذْ أشار إليه المهلبي في قوله : " وأمَّا الإبدال في الاستفهامية فهو زيادة في إيضاح السؤال بها كقولك : كم غلاماً لك أعشرون أم ثلاثون ؟ وإعراب البدل كإعراب المبدل منه إنْ رفعاً فرفعٌ ، وإنْ نصباً فنصبٌ ، وإن جراً فجرٌ ، والبدل أيضاً من دلائل اسميتها ؛ لأنَّ الاسم لا يُبدل منه إلا اسم مثلهُ كيفما كان إعرابه ، فتقول : في المرفوع : كم رجلاً – قصدك على اللفظ وقصدك على المعنى– أعشرون أم ثلاثون ؟ وفي المنصوب ، كم غلاماً ملكت أعشرين أم ثلاثين ؟ وفي المجرور ، بكم درهمٍ ودرهماً أيضاً اشتريت ثوبك أعشرين أم ثلاثين ؟ وإن أعدت الباء فقلت : أبعشرين أم بثلاثين ؟ فهو الأجود والأحسن "[57]، إذ بيَّن المهلبي في هذا القول أنَّ المبدل من (كَمْ) الاستفهامية تتبعها في الإعراب لأنَّ المبدل يتبعُ المبدل منه في إعرابه رفعاً ونصباً وجراً ، فضلاً عن أنَّ المبدل من دلائل اسميتها لأن الاسم لا يُبدل منه إلا الاسم .

وقد أشار عدد من النحويين المتأخرين إلى أنَّ (كَمْ) الخبرية لا يبدل منها الاسم ولا يقترن بالهمزة ، بخلاف المبدل من (كَمْ) الاستفهامية ، فيقول في الخبرية : كم عبيد لي خمسون بل ستون ، وفي الاستفهامية : كم مالكّ أعشرون أم ثلاثون؟[58] .

ومن خواص (كَمْ) الخبرية التي تفترق فيها عن الاستفهامية هو التكثير الذي تحمل فيه على (رُبَّ) التي هي للتقليل ، وقد بيَّن المهلبي ذلك بقوله : " وقولي (ليس من ضمنها التكثير) أي من طبعها ، أي إنَّ التكثير معناه في الخبرية دون الاستفهامية؛ لأنَّها نقيضة (رُبَّ) في التقليل "[59].

يكاد يتفق القدماء والمتأخرون من النحويين على أنَّ (كَمْ) الخبرية تأتي للتكثير، إلا أنَّهم لم يصرحوا بذلك ، وإنَّما حملوها على نقيضتها (رُبَّ) والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره[60].

كما تختلف (كَمْ) الخبرية عن الاستفهامية في العطف ، وهذا ما يبينه المهلبي في قوله : " وقولي أيضاً : (ثمت لا عطف عليها) أي أنَّ العطف من خواص الخبرية، تقول : كم درهمٍ عندي ، لا درهمٌ ولا درهمان ولا ثلاثةٌ ، أي أكثر من ذلك عندي ، ولا يجوز ذلك في الاستفهامية ؛ لأنَّ (لا) لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، وفي الاستفهام لم تُدخل الأول في شيءٍ ، فتخرج الثاني منه "[61]، وقد أشار إلى ذلك سيبويه عندما قال : " وتقول : كم قد أتاني لا رجلٌ ولا رجلان ، وكم عبد لك ، لا عبدٌ ولا عبدان ، فهذا محمول على ما حمل عليه (كَمْ) لا على ما تعمل فيه (كَمْ) كأنَّك قلت : لا رجل أتاني ولا رجلان ، ولا عبد لك ولا عبدان ، وذلك لأنَّ (كَمْ) تُفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور ، كما قلت : عشرون درهماً ، وبجمع منكور نحو : ثلاثة أثواب ، وهذا جائز في التي تقع في الخبر ، فأمَّا التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين "[62]، وبذلك قال المبرد[63]، وابن السرَّاج[64].

ويرى أبو حيان إنَّه لا يُعطف على (كَمْ) الاستفهامية بـ(لا) خلافاً للخبرية التي أجازوا العطف عليها بـ(لا)[65].

وهناك فرق آخر بين (كَمْ) الاستفهامية و(كَمْ) الخبرية ذكره المهلبي ، وهو عدم جواز الإضافة في الاستفهامية ، فهي فيها ممتنعة ، وقد صرَّح بذلك قائلاً : "وأما قولي: (ولا تضاف إلى ما بعدها شبهاً) أي : إنَّ الاستفهامية قد ثبت أنَّها بمنزلة عدد فيه نون ، أو شبه تنوين ، فالإضافة ممتنعة إذاً فلا تُشبَّه بالخبرية ، فيُخفف ما بعدها ، ولكن قد تُشبَّه الخبرية بالاستفهامية ، فيُنصب ما بعدها ، وقد مضى القول بذلك "[66] ، وأشرنا إلى ذلك في بداية هذا المبحث[67]، فلا حاجة إلى تكراره .

وفضلاً عن ذلك فقد ذكر المهلبي إنّ (كَمْ) الاستفهامية قد يقع بعدها الاستثناء ، ويكون إعراب ما بعد الاستثناء كإعرابها ، إذ قال المهلبي : " أما قولي : (وقد ترى بعدها (إلا) بمستطر) أي قد يقع الاستثناء بعد الاستفهامية ، ويكون إعراب ما بعد الاستثناء على حد إعراب (كَمْ) وتفيد معنى التحقير والتقليل وذلك نحو قولك : كم عطاؤك إلا درهمان ، وكم أعطيت إلا درهمين ، وبكم أخذت ثوبك إلا بدرهم ؟ وإلا درهمٍ ؟ كما تقول : هل الدنيا إلا شيءٌ فانٍ ؟ وليس كذلك في الخبرية من نحو : كم غلمان جاءوني إلا زيداً ، لأنَّك هاهنا مستثنٍ من موجب كقولك : قام القومُ إلا زيداً ، وفي الاستفهامية أنت مستثنٍ من غير موجبٍ وإذا استثنى من غير الموج كان إعراب ما بعد (إلا) تابعاً لما قبلها كقولك : هل أحدٌ في الدارِ إلا زيدٌ ، وهل رأيت أحداً إلا زيداً، وهل مررت بأحدٍ بزيدٍ وإلا زيدٍ ؟ وكذلك ما أشبهه من الاستفهام والنفي يجري هذا المجرى"[68]، وقد سبقهُ إلى القول بذلك ابن السرَّاج حين قال : " وتقول : كم مالك إلا درهمان ، إذا كنت تستغلهُ ، وكم عطاؤك إلا خمسون ، كأنَّك قلت : كم درهماً مالك إلا درهمان ، وكم درهماً عطاؤك إلا خمسون ؟ فهذا في الاستقلا كقول القائل : هل الأمير إلا عبد الله ، وهل الدنيا إلا شيءٌ زائل ...ويكون ما بعد (إلا) تفسيراً لـ(كَمْ) وترفعه إذا كانت (كَمْ) رفعاً ، وتُنصب إذا كانت (كَمْ) نصباً ، وتجره إذا كانت (كَمْ) جراً ..."[69]، ودخول (إلا) على خبرها جعلها تفيد معنى التقليل والتحقير ، ويعرب ما دخلت عليه على حد إعراب (كَمْ)[70].

وهناك مذاهب في حمل (كَمْ) الاستفهامية ، أحدها لا والآخر نعم ، والثالث الجواز بشرط دخول حرف جر على (كَمْ) نحو : كم جذعٍ بيتك مبني ، ومن ثم الجر ب(من) مقدرة حُذفت تخفيفاً وأصبح الحرف الداخل على (كَمْ) عوضاً عنها ، هذا ما جاء به الخليل وسيبويه ، والفراء ، وجماعة ، وخالفهم جماعة على غير هذا الرأي[71].

في كل ما ذُكر وضح المهلبي الفرق بين (كَمْ) الاستفهامية و(كَمْ) الخبرية ، ولم يبين إعراب (كَمْ) وكيفية إعرابها إذْ تأتي مبتدأً وخبراً ، وفاعلةً ومفعولةً ، ومضافاً إليها، وفي كل هذا تكون مبنية على السكون ، تقول : كم رجل ضربك ، فهي هنا فاعلة، وكم رجل قد رأيت ، فهي هنا مفعولة ، وكم رجل قد رأيتهُ ، هنا ابتداء لأنَّها مرفوعةٌ بهِ ، وكل هذا في المعنى[72].

يتضح مما تقدم أنَّ المهلبي كان متابعاً لسابقيه في ذكر الفروقات بين (كَمْ) الاستفهام و(كَمْ) الخبرية ، إلا إنَّه جمع هذا الشتات المتناثرة من كتب النحويين ووضعه

في موضعٍ واحدٍ ليسل على المتعلمين معرفتها ، وقد ذكر المهلبي في نهاية حديثه إنَّ هذه الخواص التي ذكرها تابعة إلى (كَمْ) الاستفهامية ، وأما خواص (كَمْ) الخبرية فقد استبانت بكونها ضداً لـ(كَمْ) الاستفهامية ليُسلم من التخليط ، إذ جاء ذلك في قوله :

" وكلُّ هذا فالاستفهامُ يحكمهُ وضدَّهُ في (كَمْ) الأخرى على الخبرِ

فإنني قصدت في هذا النظم خواص الاستفهامية فقط ، ثم قلت : وضدَّه في الخبرية ليكون أسلم من التخليط ، وأوجز ، وقد ذكرت بيان الضدَّين في الشرح ، والله الموفق للصواب "[73].

الهوامش :

(1) هدية العارفين : 485/2 .
(2) يُنظر : معجم المؤلفين : 32/13 .
(3) مُعجم البلدان : 516/1 – 517 ، ويُنظر : اللباب في تهذيب الأنساب : 192/1 .
(4) يُنظر : هدية العارفين : 485/2 ، وأنباه الرواة : 290/4 ، وبغية الوعاة : 204/2 .
(5) يُنظر : هدية العارفين : 485/2 ، وبغية الوعاة : 304/2 .
(6) أنباه الرواة : 334/3 .
(7) يُنظر : البلغة : 300/1 .
(8) يُنظر : هدية العارفين : 485/2 ، ومعجم الأدباء : 32/13 ، وإيضاح المكنون : 547/4 .
(9) يُنظر : أنباه الرواة : 333/3 – 334 .
(10) ينظر : الكتاب : 156/2 ، والمقتضب : 55/3 ، والأصول في النحو : 315/1 ، وحروف المعاني : 60 ، واللمع : 146 ، والمفصل : 224 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 1/ 314 ، وشرح الكافية الشافية : 1704/4 ، ومغني اللبيب : 243 ، وشرح التصريح : 473/2 .
(11) ينظر : الجنى الداني : 261 .
(12) نظم الفرائد : 88 .
(13) ينظر : علل النحو : 403 – 404 ، واللمع في العربية : 148 ، والمفصل في صنعة الإعراب : 438، وأسرار العربية : 165 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 314/1 ، وشرح التسهيل : 335/2 ، ومغني اللبيب : 243 .
(14) ينظر : مغني اللبيب : 244 .
(15) نظم الفرائد : 89 .

(16) نظم الفرائد : 89 .
(17) الأصول في النحو : 416/1 .
(18) ينظر : اللمع في العربية : 148 ، ومغني اللبيب : 245 .
(19) نظم الفرائد : 89 .
(20) الكتاب : 156/2 .
(21) ينظر : المقتضب : 57/3 ، والأصول في النحو : 316/1 ، واللمع في العربية : 148 ، والمفصل في صنعة الإعراب : 224 .
(22) ينظر : شرح المفصل : 314/4 – 315 ، وشرح التسهيل : 335/2 ، وهمع الهوامع : 603/2 .
(23) نظم الفرائد : 89 .
(24) معاني القرآن (الفراء) : 99/3 ، وفقه اللغة وسر العربية : 227 – 240 .
(25) ينظر : معاني القرآن وإعرابه (الزجاج) : 74/5 ، والأصول في النحو : 323/1 ، وزاد المسير : 189/4.
(26) ينظر : البحر المحيط : 19/10 ، والدر المصون : 98/10 ، واللباب في علوم الكتاب : 188/18 ، وتفسير أبي السعود : 160/8 ، وإعراب القرآن وبيانه : 357/9 .
(27) نظم الفرائد : 90 .
(28) الأصول في النحو : 135/2 ، وينظر : شرح التصريح : 473/2 .
(29) نظم الفرائد : 90 .
(30) ينظر : الجنى الداني : 447 .
(31) المُفَسِّر : أراد به التمييز ، وهو مصطلح شاع استعماله لدى الكوفيين ، وإن استعمله بعض البصريين : ينظر : المصطلح النحوي عند أبي بكر الأنباري : 80 – 81 .
(32) نظم الفرائد : 91 .
(33) ينظر : الكتاب : 157/2 – 161/2 .
(34) ينظر : المقتضب : 55/3 .
(35) ينظر : الأصول في النحو : 317/1 .
(36) ينظر : اللمع : 146 .
(37) ينظر : شرح الكافية الشافية : 1705/4 .
(38) نظم الفرائد : 92 .
(39) ينظر : الأصول في النحو : 318/1 .

(40) ينظر : شرح المفصل : 319/4 ، وشرح الكافية الشافية : 1707/4 .

(41) من شواهد سيبويه في الكتاب : 162/2 ، وهو للفرزدق ، ولم أجده في ديوانه .

(42) ينظر : شرح الكافية الشافية : 4: 1707 – 1708 ، ومغني اللبيب : 245 ، وهمع الهوامع : 354/2.

(43) نظم الفرائد : 92 .

(44) الأصول في النحو : 316/1 – 317 ، وينظر : المقتضب : 56/3 .

(45) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : 225 .

(46) ينظر : شرح المفصل : 317/4 ، واللمحة في شرح الملحة : 439/1 ، وهمع الهوامع : 351/2 ، وجامع الدروس العربية : 119/3 .

(47) البيت للعباس بن مرداس ، ينظر : ديوانه : 136 .

(48) البيت في الكتاب ، ول يُنسب لأحد : 167/2 ، والمقتضب : 61/3 .

(49) نظم الفرائد : 94 .

(50) ينظر : الكتاب : 158/2 ، والأصول في النحو : 315/1 – 316 .

(51) ينظر : المقتضب : 55/3 .

(52) ينظر : شرح المفصل : 320/4 ، وشرح الكافية الشافية : 1705/4 ، واللمحة في شرح الملحة : 437/1 ، وارتشاف الضرب : 777/1 .

(53) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 247/1 .

(54) نظم الفرائد : 94 .

(55) الكتاب : 157/2 ، وينظر : المقتضب : 55/3 .

(56) ينظر: إرتشاف الضرب : 78/1 ، واللمحة في شرح الملحة : 291 ، ومغني اللبيب : 244، وأوضح المسالك : 270/4 ، وضياء السالك : 128/4 ، والنحو الوافي : 269/2 .

(57) نظم الفرائد : 94 .

(58) ينظر : مغني اللبيب : 244 ، وشرح الأشموني : 10/3 ، وشرح التصريح : 203/2 ، وجامع الدروس العربية : 121/3 ، والنحو الوافي : 571/4 .

(59) نظم الفرائد : 95 .

(60) ينظر : الكتاب : 161/2 ، والمقتضب : 57/3 ، والأصول في النحو : 317/1 ، وعلل النحو : 403، واللمع : 74 ، وملحة الإعراب : 25 ، ومغني اللبيب : 243 ، وشرح ابن عقيل : 83/4 .

(61) نظم الفرائد : 95 .

(62) الكتاب : 168/2 .
(63) ينظر : المقتضب : 65/3 .
(64) ينظر : الأصول في النحو : 322/1 .
(65) ينظر : إرتشاف الضرب : 780/1 .
(66) نظم الفرائد : 95 .
(67) ينظر : صفحة 6 من هذا البحث .
(68) نظم الفرائد : 95-96 .
(69) الأصول في النحو : 327/1 .
(70) ينظر : إرتشاف الضرب : 780/1 .
(71) ينظر : همع الهوامع : 351/2 .
(72) ينظر : الكتاب : 156/2 ، والمقتضب : 57/3 ، والأصول في النحو : 316/1 ، واللمع : 148 ، والمفصل في صنعة الإعراب : 224 .
(73) نظم الفرائد : 96 .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (المتوفى: 745هـ) ، ت: محمد عثمان ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى – 2011م .
2. أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) ، ت: د. فخر صالح قدارة ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى – 1995م .
3. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ) ، ت: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت، (د.ت) .
4. إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : 1403هـ، دار ابن كثير – الرياض ، الطبعة الثالثة – 1992م .

5. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ) ، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الأولى – 1982م .
6. الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (المتوفى: 577هـ) ، المكتبة العصرية – بيروت ، الطبعة الأولى – 2003م .
7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام الأنصاري (المتوفى: 761هـ) ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الخامسة – 1979م .
8. إيضاح المكنون ، إسماعيل باشا بن محمد أمين ، وكالة المعارف الجليلية ، 1945م.
9. البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، ود. زكريا عبد المجيد النوقي ، ود. أحمد النجولي الجمل ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى – 2001م.
10. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) ، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – بيروت .
11. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنَّث ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (المتوفى: 577هـ) ، ت: د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الثانية _ 1996م .
12. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) ، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

13. جامع الدروس العربية ، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: 1364هـ) ، المكتبة العصرية – بيروت ، الطبعة الثامنة والعشرون – 1993م .
14. الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ) ، ت: د فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى – 1992م.
15. حروف المعاني والصفات ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (المتوفى: 337هـ) ، ت: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى – 1984م .
16. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ) ، ت: د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق .
17. ديوان العباس ابن مرداس السلمي ، ت: د. يحيى الجبوري ، دار الجمهورية – بغداد ، 1968م .
18. زاد المسير في علم التفسير ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ) ، ت: عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى – 1422هـ .
19. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ) ، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة ، الطبعة العشرون – 1980م .
20. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى – 1998م .
21. شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (المتوفى: 672هـ) ، ت: عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثانية – 2009م.

22. شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى – 2000م .
23. شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (المتوفى: 672هـ) ، ت: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .
24. شرح المفصل ، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (المتوفى: 643هـ)، ت: أحمد السيد أحمد ، مراجعة : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوقيفية – القاهرة .
25. ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى – 2001م .
26. علل النحو ، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن ابن الوراق (المتوفى: 381هـ) ، ت: محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة الأولى – 1999م .
27. فقه اللغة وسر العربية ، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: 429هـ) ، ت: عبد الرزاق المهدي ، إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى – 2002م .
28. الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) ، ت: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الثالثة – 1988م .
29. اللباب في تهذيب الأنساب ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: 630هـ)، دار صادر – بيروت .

30. اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) ، ت: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى – 1995م .
31. اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ) ، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى – 1998م .
32. اللمحة في شرح الملحة ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ) ، ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، الطبعة الأولى – 2004م .
33. اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) ، ت: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية – الكويت .
34. المصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري ، د. صبيحة حسن طعيس الزوبعي ، دار الفراهيدي – بغداد ، الطبعة الأولى .
35. معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ) ، ت: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة ، الطبعة الأولى .
36. معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ) ، ت: عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى – 1988م .
37. معجم الأدباء ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ) ، ت: إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الأولى – 1993م .
38. مُعجم البلدان ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ) ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الثانية – 1995م .

39. معجم المؤلفين ، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: 1408هـ) ، مكتبة المثنى – بيروت .
40. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ، ت: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة السادسة – 1985م .
41. المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري (المتوفى: 538هـ) ، ت: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى – 1993م .
42. المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ) ، ت: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت .
43. ملحة الإعراب ، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: 516هـ) ، دار السلام – القاهرة ، الطبعة الأولى – 2005م .
44. النحو الوافي ، عباس حسن (المتوفى: 1398هـ) ، دار المعارف – بيروت ، الطبعة الخامسة عشرة .
45. نظم الفرائد وحصر الشرائد ، مهذب الدين بن حسن بن بركات بن علي المهلبي (المتوفى: 572هـ) ، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان – الرياض ، الطبعة الأولى – 2000م .
46. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ) ، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان .
47. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911هـ) ، ت: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – القاهرة .